

## الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان لمنظمة التعاون الإسلامي تعرب عن قلقها العميق إزاء تردي حالة حقوق الإنسان لأقلية الروهينجا المسلمة في ميانمار، وتدعو إلى الوقف الفوري لأعمال العنف وتحث حكومة ميانمار على السماح بوصول المساعدات الإنسانية إلى السكان المتضررين في ولاية راخين

جدة: 1 ديسمبر 2016

أعربت الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان لمنظمة التعاون الإسلامي عن قلقها العميق وإدانتها الشديدة لتردي حالة حقوق الإنسان بالنسبة لمسلمي الروهينجا وأقليات مسلمة أخرى في ميانمار، وما طالهم من عنف أفضى إلى تدمير مساكنهم وأعمال تعذيب وقتيل لمدنيين أبرياء. ولقد شهدت البلاد في الآونة الأخيرة اندلاع موجة من العنف نتيجة استمرار حملات القمع الأمني التي تشنها القوات العسكرية التابعة للدولة في ولاية راخين في ميانمار، حيث يعيش عدد كبير من أقلية الروهينجا المسلمة. ولقد رصدت العديد من وسائل الإعلام الموثوقة ومنظمات دولية معنية بحقوق الإنسان وهيئات الأمم المتحدة في تقاريرها مختلف أشكال العنف الذي تتعرض له هذه الأقلية، من اضطهاد واغتصاب للنساء وتنفيذ إعدامات ميدانية، ناهيك عما تم القيام به من حرق المنازل والمساجد في بلدة مونغاو وغيرها من القرى شمال ولاية راخين.

وخلال أشغال الدورة العاشرة للهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان، والتي اختتمت اليوم، ناقش فريق العمل المعني بأوضاع الأقليات المسلمة بشكل مستفيض الواقع المؤلم لحقوق الإنسان لمسلمي الروهينجا والأقليات المسلمة الأخرى، حيث أشار أعضاء الفريق في تقريرهم بخصوص هذا الموضوع إلى أنه على إثر تدمير المنازل والمساجد اضطر عشرات الآلاف من مسلمي الروهينجا إلى الفرار من بلداتهم. ونبه الفريق أيضاً إلى أن حالة الحصار المفروض على ولاية راخين زادت الوضع الإنساني القائم سوءاً، جراء النقص الحاد في المواد الغذائية وتضرر البنيات الأساسية للتعليم والصحة ومنع دخول المساعدات الغذائية. ومن جهتها، أفادت بعض المنظمات غير الحكومية الدولية العاملة في مجال حقوق الإنسان في تقاريرها بأن السلطات في ميانمار أحرقت الشهر المنصرم نحو 1250 منزلاً لمسلمي الروهينجا. وللأسف، تؤكد العديد من الصور الملتقطة عبر الأقمار الصناعية بأن حجم الدمار الذي شهدته قرى أقلية الروهينجا يتجاوز بكثير التقديرات السابقة وبأن أحداث العنف امتدت إلى أماكن أخرى، خلاف ما اعترفت به البيانات الرسمية لحكومة ميانمار.

خلافاً لمزاعم حكومة ميانمار بأنها تراعي مبدأ سيادة القانون في تعاطيها مع الوضع، يظهر أنها تحاول فقط تحاشي النقد الموجه لها ولا تزال في حالة من الإنكار فيما يتعلق بمعالجة انتهاكات حقوق الإنسان. وهو أمر يعززه التأكيد الصادر عن السلطات في ميانمار بأن المدنيين يضرمون النار في بيوتهم بأنفسهم من أجل جلب الانتباه إليهم وبأن قوات الأمن لا تقوم سوى بردع الجماعات المسلحة.

ولا ريب أن ما يطال قرى مسلمي الروهينجا من أعمال حرق وما يتعرض له المدنيون من ضروب سوء المعاملة، من قبيل التعذيب واغتصاب النساء وعمليات القتل خارج نطاق القانون، هو مسألة تثير قلقاً بالغاً لدى المجتمع المدني برمته. ولقد أدانت الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان هذه الممارسات، داعية حكومة ميانمار إلى اتخاذ خطوات فورية وناجعة من أجل وضع حد لجميع أشكال انتهاكات حقوق الإنسان

ضد المدنيين العزل من مسلمي الروهينجا. وزيادةً على ذلك، حثت الهيئة حكومة ميانمار على المبادرة بإجراء تحقيقات عاجلة وشفافة ومحايدة في جميع مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان وتقديم مرتكبيها إلى العدالة. وفي هذا الصدد، طالبت الهيئة حكومة ميانمار بتلبية طلبها القيام بزيارة لتقصي الحقائق والسماح بإنشاء مكتب للشؤون الإنسانية تابع لمنظمة التعاون الإسلامي يُعنى بصرف المساعدات الإنسانية.

وبالإضافة إلى ذلك، حثت الهيئة الدول الأعضاء في المنظمة، وبخاصة بلدان الجوار، على مواصلة تعاونها والاستمرار في حض حكومة ميانمار على الوفاء بالتزاماتها بضمان تعزيز وحماية حقوق الإنسان لصالح جميع مواطنيها، بمن فيهم الروهينجا والأقليات المسلمة الأخرى في البلاد. ودعت الهيئة كذلك المجتمع الدولي والأجهزة الأممية المعنية إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة على نحو يكفل التزام حكومة ميانمار بتعهداتها في إطار القانون الدولي لحقوق الإنسان، وذلك من أجل منع استمرار تدهور الأزمة في ولاية راخين.